

تقرير تأكيد محدود

الموقرين

السادة المساهمين
شركة غذاء السلطان للوجبات السريعة (شركة مساهمة سعودية)

تمهيد

لقد تم الإتفاق مع شركة غذاء السلطان للوجبات السريعة (شركة مساهمة سعودية) "الشركة" للقيام بتنفيذ إجراءات تأكيد محدود على نموذج التبليغ المقدم من مجلس إدارة الشركة فيما يتعلق بالمصلحة الشخصية المباشرة وغير المباشرة لأعضاء مجلس الإدارة في الأعمال التجارية والعقود التي تمت وستتم لصالح الشركة خلال الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٤م حتى ١٧ سبتمبر ٢٠٢٤م .

النطاق

تنفيذ إجراءات التأكيد المحدود بشأن نموذج التبليغ الذي تقدم به مجلس الإدارة في ٤ سبتمبر ٢٠٢٤م ("نموذج التبليغ") والذي سيتم عرضه على مساهمي الشركة في الإجتماع القادم للجمعية العمومية غير العادية الذي سيتم فيه التبليغ عن المصلحة الشخصية المباشرة وغير المباشرة لأعضاء مجلس الإدارة وعن العقود التي تم إبرامها لصالح الشركة.

مسئولية ادارة الشركة

تقع على عاتق إدارة الشركة مسؤولية إعداد نموذج التبليغ وفقاً لأحكام المادة رقم (٧١) من نظام الشركات المعمول به في المملكة العربية السعودية والمادة (٢١) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية و تقديمه لنا مع كافة المعلومات والإيضاحات التي طلبناها.

الأخلاق المهنية وإدارة الجودة

لقد امتثلنا لمتطلبات الأخلاقيات المهنية والاستقلالية وفقاً لمدونة قواعد السلوك المهني والأخلاقيات (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات العلاقة بإرتباطنا وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلباتها والتي تقوم على مبدأ أساسي من النزاهة ، والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لإدارة الجودة (١) "رقابة الجودة للشركات التي تقوم بتنفيذ عمليات تدقيق ومراجعة القوائم المالية وارتباطات التأكيد والخدمات الأخرى ذات الصلة"، والتي تتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة للجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات فيما يتعلق بالإمتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المعمول بها.

مسئولية المراجع

تتمثل مسؤوليتنا في تقديم تأكيد محدود حول نموذج التبليغ موضوع الارتباط لتقديم إستنتاج مستقل بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بتنفيذها.

لقد قمنا بإجراء إرتباطنا وفقاً للمعيار الدولي حول إرتباطات التدقيق ٣٠٠٠ (المحدث) ("إرتباطات التأكيد بخلاف عمليات مراجعة أو تدقيق المعلومات المالية التاريخية") المعتمد في المملكة العربية السعودية.

تم تصميم إجراءاتنا للحصول على مستوى محدود من التأكيد لتقديم إستنتاج وبالتالي فإننا لا نقدم كافة الأدلة التي قد تكون مطلوبة لتقديم مستوى معقول من التأكيد.

تقرير تأكيد محدود إلى السادة المساهمين في (تتمة) شركة غذاء السلطان للوجبات السريعة (شركة مساهمة سعودية)

ملخص الإجراءات المنفذة

قمنا بتصميم وتنفيذ الإجراءات التالية للحصول على تأكيد محدود حول التزام الشركة بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد التبليغ:

- مطابقة المعلومات والبيانات المدرجة بالتبليغ مع السجلات والدفاتر المحاسبية للشركة للفترة من ١ يناير ٢٠٢٤م حتى ١٧ سبتمبر ٢٠٢٤م.
- الحصول على التبليغ المرفق الذي يتضمن قائمة بجميع العقود والمعاملات التي أبرمها أي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، مع الشركة خلال الفترة من ١ يناير ٢٠٢٤م حتى ١٧ سبتمبر ٢٠٢٤م.
- الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والتي تشير إلى إخطار عضو مجلس الإدارة للمجلس بالعقود والمعاملات التي تم إبرامها خلال الفترة من ١ يناير ٢٠٢٤م حتى ١٧ سبتمبر ٢٠٢٤م والتي ستتم مع الشركة في الفترة اللاحقة.

تختلف الإجراءات المنفذة في مهمة التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها عن مهمة التأكيد المعقول، وهي أقل في نطاقها. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في مهمة التأكيد المحدود هو أقل بكثير من التأكيد الذي كان يمكن الحصول عليه لو تم تنفيذ مهمة تأكيد معقولة.

القيود الأساسية

تخضع إجراءاتنا المتعلقة بالأنظمة والضوابط المتعلقة بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات لقيود أساسية، وبالتالي قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم إكتشافها. كما لا يجوز الاعتماد على مثل هذه الإجراءات كدليل على فعالية الأنظمة والضوابط ضد التواطؤ بالتدليس، خاصة من جانب من يشغلون مناصب السلطة أو الثقة.

إن ارتباط التأكيد المحدود هو أقل بكثير في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول بموجب معيار التدقيق الدولي ٣٠٠٠ (المحدث) المعتمد في المملكة العربية السعودية. وبالتالي، فإن طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات لجمع ما يكفي من الأدلة المناسبة الموضحة أعلاه كانت محدودة بشكل متعمد بالنسبة لارتباط التأكيد المعقول، وبالتالي يتم الحصول على تأكيد أقل في ارتباط التأكيد المحدود مقارنة بارتباط التأكيد المعقول.

لا تشكل إجراءاتنا تدقيقاً أو فحصاً وفقاً لمعايير المراجعة الدولية أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وبالتالي فإننا لا نبدي أي رأي مراجعة أو فحص فيما يتعلق بمدى الملاءمة من الأنظمة والضوابط.

يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالتبليغ للفترة من ١ يناير ٢٠٢٤م حتى ١٧ سبتمبر ٢٠٢٤م ولا ينبغي اعتباره يوفر ضماناً لأي تواريخ أو فترات مستقبلية، حيث أن التغييرات في الأنظمة أو الضوابط قد تغير من صحة إستنتاجنا.

إستنتاج التأكيد المحدود

بناءً على العمل الذي قمنا به الموضح في هذا التقرير، لم يلفت إنتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تمتثل، من جميع النواحي الجوهرية، للمتطلبات المنطبقة للمادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد التبليغ عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة عن الفترة من ١ يناير ٢٠٢٤م حتى ١٧ سبتمبر ٢٠٢٤م.

تقييد استخدام التقرير

لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من قبل أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة لأي غرض أو في أي سياق. يمكن لأي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة الوصول إلى تقريرنا أو نسخة منه ويقرر الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) وسيفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة. نحن نقبل أو نتحمل إلى أقصى حد يسمح به القانون أي مسؤولية ونرفض أي التزام تجاه أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة عن عملنا، أو عن تقرير التأكيد المحدود المستقل هذا، أو عن الإستنتاج الذي توصلنا له.

تم إصدار تقريرنا هذا إلى الشركة ووزارة التجارة على أساس أنه لا يجوز أن يتم نسخه أو الإشارة إليه أو الكشف عنه كلياً أو جزئياً (باستثناء حفظه للأغراض الداخلية للشركة) دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة منا.

عن / الدكتور محمد العمري وشركاه



ماهر طه الخطيب

محاسب قانوني - ترخيص رقم ٥١٤



التاريخ: ١٤ ربيع الثاني ١٤٤٦ هـ
الموافق: ١٧ أكتوبر ٢٠٢٤م